



قطع خطوط الإمداد عن إيران

## النفط والكهرباء محور شراكة استراتيجية بين بغداد وواشنطن

### 5 صفقات ضخمة تمهد الطريق للعراق للابتعاد عن فلك الارتعاش لإيران

بكاربوس بصفتها إحدى أكبر شركات الخدمات النفطية التي تتعامل مع شركات وزارة النفط العراقية. ولعل أبرز اتفاقية مع بغداد تلك التي تم إبرامها مع جنرال إلكتريك العملاقة في مجال الطاقة، إذ وقعت صفقتين مع العراق بقيمة تتجاوز 1.2 مليار دولار لإجراء صيانة في محطات الطاقة الكهربائية وتحسين شبكة نقل الطاقة وربطها مع الأردن.

وقال وزير المالية العراقي علي عبد الأمير علاوي إن "الوزارة وقعت 3 اتفاقيات مع شركات أميركية لدعم الاقتصاد وتمويل المشاريع الكبيرة وتطوير قطاع الكهرباء".

8 مليارات دولار قيمة الاتفاقيات المبرمة بين العراق وشركات أميركية في قطاع النفط

وتشمل الاتفاقيات وكالة التنمية الأميركية لإعادة برامجهما في العراق ودعم الاستثمارات العراقية خاصة في مجال التنمية الاجتماعية.

أما الاتفاق الثاني فكان مع إحدى المؤسسات الحكومية الأميركية، التي تدعم الاستثمارات العراقية خاصة في مجال حصر في مؤسسات شركات، بما فيها شركات عراقية وستكون مصدرا مهما في تمويل المشاريع الكبيرة.

كما تم التوقيع مع شركة جي للتجهيزات الكهربائية لتمويل مشاريع في قطاع الكهرباء، وستكون الاتفاقية مهمة لإعادة بناء قطاع الكهرباء وتوليد الطاقة في العراق.

وتسارعت وتيرة تقليص العراق لاعتمادها على إمدادات الغاز والكهرباء الإيرانية في أربيل الماضي. وفجرت مفاجأة كبيرة بالإعلان عن خفض استيراد الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي من إيران بنسبة 75 بالمئة واقترابها من تحقيق الاكتفاء الذاتي من توليد الطاقة الكهربائية.

وتشير تقارير دولية إلى أن العراق يستورد الغاز من إيران بأسعار تفوق أضعاف الأسعار العالمية، رغم أن بغداد ضاعفت استثمار الغاز المصاحب وصدرت الكثير من الشحنات إلى الخارج. ويعاني العراق من نقص كبير في إمدادات الكهرباء بفعل العديد من المشاكل، من بينها انهيار البنية التحتية في العديد من المدن بسبب الحرب المستمرة منذ الغزو الأميركي لبغداد في العام 2003. ووفق البيانات الرسمية، تبلغ الطاقة الإنتاجية المحلية للكهرباء 19.5 غيغاوات من الكهرباء، بينما تحتاج البلاد إلى 26.5 غيغاوات، حيث تعوّض السوريات من إيران تلك الفجوة ولا تشمل تلك الأرقام إقليم كردستان شبه المستقل في شمال العراق.

اعتبر مراقبون أن دخول الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية العراقية الأميركية مرحلة جديدة بتوقيع عدد من الاتفاقيات خلال زيارة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي إلى واشنطن في مجالات الطاقة والكهرباء، سيعبّد الطريق أمام إبعاد إيران عن بغداد ويقلص نفوذها التجاري في البلد الذي ترى فيه متنفسا من ضغوط حظر الولايات المتحدة.

الولايات المتحدة، ومع الشركات والبنوك الأميركية.

وأشار إلى "استعداد الحكومة لإزالة كل العقبات أمام عمل الشركات الأميركية في العراق".

وتخوف الكثير من الشركات من دخول السوق العراقية نتيجة مخاوف أمنية، فضلا عن البيروقراطية والفساد المتفشى في البلاد.

إلا أن البلاد، بحسب مراقبين محليين، تعتبر قبلة ناجحة للشركات العالمية للمساهمة في إعادة إعمار المدن والمحافظات التي تضررت بنيتها التحتية، خاصة خلال الحرب على تنظيم داعش.

وقال الكاظمي إن "الفرص الاستثمارية متاحة أمام رجال الأعمال والشركات الأميركية"، داعيا البنوك إلى "التعاون في مجال تطوير النظام المصرفي العراقي، ليواكب المصارف العالمية بوصفه المنفذ الأساس إلى انفتاح اقتصادي كبير".

وقال برويليت إن "الاتفاقيات المبرمة مهمة لمستقبل الطاقة بالعراق وإبني على ثقة من أن الشركات التي مكنت الولايات المتحدة من الاستقلال في مجال الطاقة ستستخدم خبراتها الواسعة لمساعدة العراق على تحقيق إمكاناته الكاملة في قطاع الطاقة".

ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن وزير النفط إحسان عبدالجبار قوله إنه "تم التوقيع اتفاق مع شيفرون العالمية لتأسيس شركة طاقة جديدة في ذي قار يشمل إدارة ملف الطاقة المتكامل في المحافظة من إنتاج النفط والغاز والخدمات الساندة الأخرى".

كما توجد تقاطعات بشأن عقود التطوير الشامل للكهرباء بعد تفضيل بغداد لشركة سيمنز الألمانية لتولي تلك المهمة، بموجب عقود تصل قيمتها إلى 16.5 مليار دولار. وتضرر الاقتصاد العراقي بسبب إجراءات الإغلاق العام للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد وبسبب تراجع أسعار النفط واندت احتجاجات اندلعت العام الماضي إلى استقالة رئيس الوزراء السابق. واجتمع الكاظمي الخميس بعدد من أعضاء منتدى رجال الأعمال الأميركي وغرفة التجارة الأميركية حيث ناقشوا مواضيع تخص ملفات الاقتصاد والطاقة وغيرها من المجالات المشتركة. ودعا رئيس الوزراء العراقي الشركات والمصارف الأميركية للاستثمار في بلاده، متعهدا بإزالة العقبات أمام عملها. وقال خلال اللقاء الذي جمعه بوزير الطاقة الأميركي دان برويليت إن "هناك أهمية للتعاون الاستراتيجي المستدام مع

واشنطن - استأثرت المجالات الاقتصادية بمعظم الاتفاقيات المبرمة في واشنطن بين العراق والولايات المتحدة خلال زيارة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، في خطوة تراهن عليها إدارة الرئيس دونالد ترامب لإبعاد بغداد عن فلك إيران، التي تهيمن على جارتها النفطية. وقبل يوم من أول زيارة للكاظمي إلى البيت الأبيض وقعت خمس شركات أميركية من بينها شيفرون اتفاقيات مع الحكومة العراقية تهدف إلى تعزيز استقلال بغداد في مجال الطاقة عن طهران.

وقالت وزارة الطاقة الأميركية إن "شركات هانوييل إنترناشيونال وببكر هيوز وجنرال إلكتريك وستيلر إنرجي وشيفرون وقعت اتفاقيات تجارية بقيمة تصل إلى 8 مليارات دولار مع وزير النفط والكهرباء العراقيين".

ويقول محللون إن هذه الشركات الاقتصادية تمثل خطوة مهمة لإسيما في ظل ضغوط شعبية متواصلة لإنهاء سيطرة السياسيين الفاسدين المواليين لإيران على دواليب الدولة. ولطالما أكدت مصادر حكومية أن الولايات المتحدة تضغط على بغداد للمشاركة مع شركات أميركية، مثل جنرال إلكتريك وإيسون موبيل وهانوييل، ووقف الاعتماد على الطاقة الإيرانية. وتكمن صعوبة مهمة وزارة الكهرباء العراقية في انقسام البرلمان والحكومة بين فريقين يدين بالولاء لإيران، وفريق متحفظ على نفوذها، في ظل ضغوط أميركية لوقف شراء الكهرباء والغاز من إيران.

كما توجد تقاطعات بشأن عقود التطوير الشامل للكهرباء بعد تفضيل بغداد لشركة سيمنز الألمانية لتولي تلك المهمة، بموجب عقود تصل قيمتها إلى 16.5 مليار دولار. وتضرر الاقتصاد العراقي بسبب إجراءات الإغلاق العام للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد وبسبب تراجع أسعار النفط واندت احتجاجات اندلعت العام الماضي إلى استقالة رئيس الوزراء السابق. واجتمع الكاظمي الخميس بعدد من أعضاء منتدى رجال الأعمال الأميركي وغرفة التجارة الأميركية حيث ناقشوا مواضيع تخص ملفات الاقتصاد والطاقة وغيرها من المجالات المشتركة. ودعا رئيس الوزراء العراقي الشركات والمصارف الأميركية للاستثمار في بلاده، متعهدا بإزالة العقبات أمام عملها. وقال خلال اللقاء الذي جمعه بوزير الطاقة الأميركي دان برويليت إن "هناك أهمية للتعاون الاستراتيجي المستدام مع

واشنطن - استأثرت المجالات الاقتصادية بمعظم الاتفاقيات المبرمة في واشنطن بين العراق والولايات المتحدة خلال زيارة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، في خطوة تراهن عليها إدارة الرئيس دونالد ترامب لإبعاد بغداد عن فلك إيران، التي تهيمن على جارتها النفطية. وقبل يوم من أول زيارة للكاظمي إلى البيت الأبيض وقعت خمس شركات أميركية من بينها شيفرون اتفاقيات مع الحكومة العراقية تهدف إلى تعزيز استقلال بغداد في مجال الطاقة عن طهران.

وقال الكاظمي إن "الفرص الاستثمارية متاحة أمام عمل الشركات الأميركية في العراق". وتخوف الكثير من الشركات من دخول السوق العراقية نتيجة مخاوف أمنية، فضلا عن البيروقراطية والفساد المتفشى في البلاد. إلا أن البلاد، بحسب مراقبين محليين، تعتبر قبلة ناجحة للشركات العالمية للمساهمة في إعادة إعمار المدن والمحافظات التي تضررت بنيتها التحتية، خاصة خلال الحرب على تنظيم داعش. وقال الكاظمي إن "الاتفاقيات المبرمة مهمة لمستقبل الطاقة بالعراق وإبني على ثقة من أن الشركات التي مكنت الولايات المتحدة من الاستقلال في مجال الطاقة ستستخدم خبراتها الواسعة لمساعدة العراق على تحقيق إمكاناته الكاملة في قطاع الطاقة". ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن وزير النفط إحسان عبدالجبار قوله إنه "تم التوقيع اتفاق مع شيفرون العالمية لتأسيس شركة طاقة جديدة في ذي قار يشمل إدارة ملف الطاقة المتكامل في المحافظة من إنتاج النفط والغاز والخدمات الساندة الأخرى". كما توجد تقاطعات بشأن عقود التطوير الشامل للكهرباء بعد تفضيل بغداد لشركة سيمنز الألمانية لتولي تلك المهمة، بموجب عقود تصل قيمتها إلى 16.5 مليار دولار. وتضرر الاقتصاد العراقي بسبب إجراءات الإغلاق العام للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد وبسبب تراجع أسعار النفط واندت احتجاجات اندلعت العام الماضي إلى استقالة رئيس الوزراء السابق. واجتمع الكاظمي الخميس بعدد من أعضاء منتدى رجال الأعمال الأميركي وغرفة التجارة الأميركية حيث ناقشوا مواضيع تخص ملفات الاقتصاد والطاقة وغيرها من المجالات المشتركة. ودعا رئيس الوزراء العراقي الشركات والمصارف الأميركية للاستثمار في بلاده، متعهدا بإزالة العقبات أمام عملها. وقال خلال اللقاء الذي جمعه بوزير الطاقة الأميركي دان برويليت إن "هناك أهمية للتعاون الاستراتيجي المستدام مع

## الإمارات تتربح ثمار التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل

### التكنولوجيا والسياحة وتجارة النفط أبرز مجالات يركز عليها الطرفان

وفقا لمجلة فوربس الأميركية الشهيرة، سافر ما يقرب من نصف الإسرائيليين، أي 9 ملايين، إلى الخارج في عام 2017. وفي مدينة حيفا الساحلية المختلطة شمال إسرائيل، بدأ مكتب ميراج تورز في الترويج لرحلات إلى دبي وأضعا صورة المدينة الغربية وكتب بالإنجليزية "دبي قريبا". ويؤكد صاحب مكتب السياحة جورج محيشيم لوكالة الصحافة الفرنسية أن الإمارات دولة جاذبة للسياحة فالنادق وصورها المنشورة جعلت الناس يقبلون عليها.

وقال محيشيم "تصلني اتصالات كثيرة من العرب واليهود، إقبال اليهود كبير ويطلبون مني تسجيلهم في أول رحلة"، بينما أضافت مها حنا الموظفة في المكتب خلال مشاركتها في الحديث "دبي حلم ويات واقع". وأفادت القناة 12 الإسرائيلية الأحد الماضي أن وزارة الاقتصاد صدرت أن الصادرات إلى الإمارات يمكن أن تصل إلى ما بين 300 و500 مليون دولار سنويا. ومن المتوقع أن تصل استثمارات الإمارات في إسرائيل إلى 350 مليون دولار سنويا. وذكرت القناة أن المجالات التي من المتوقع أن تحقق أكبر المكاسب هي الصناعات الإلكترونية والمعدات الطبية والتكنولوجيا المالية والاتصالات.

ورات تشييزيا بيانكو الباحثة في معهد المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، أن "الإماراتيين معجبون بالميزة التنافسية الإسرائيلية والخبرة المعرفية في قطاعي الإنترنت والتكنولوجيا الفائقة". وأضافت "يريدون اكتساب هذه المعرفة".

وحتى قبل الإعلان عن تطبيع العلاقات، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في يونيو الماضي عن "تعاون" مع الإمارات في مجال مكافحة الوباء.

ويشكل قطاع الأبحاث عموما عنصرا مهما في الاستراتيجية الحكومية الإماراتية، ويشمل الأدوية والأمراض والأسمدة وغيرها، كما هو الحال في إسرائيل.

ورأى كريستيان أولريشيسن الباحث في معهد بيكر التابع لجامعة رايس في الولايات المتحدة أن "الأولوية العاجلة ستكون التعاون في البحث والتطوير لمكافحة كوفيد - 19 وقد تكون هذه طريقة شعبية لتطبيع الناس في البلدين حيث لفكرة أن التمسيق في مثل هذه القضية الملحة سيعود بالفائدة على الجميع".

ويتعجب التعاون في مجال تقنيات الزراعة عنصرا مهما، فقد صدرت إسرائيل في عام 2016 ما قيمته 9.1 مليار دولار من منتجات التكنولوجيا الزراعية، بحسب أرقام صادرة عن وزارة الزراعة الإسرائيلية.

وفي الإمارات، هناك توجه للتركيز على أسلوب الزراعة الذكية لتجاوز التحديات التي تواجه الزراعة في البلاد، ومنها الحرارة الشديدة وقلة الأراضي الزراعية بالإضافة إلى شح المياه.

اتجه تركيز المتابعين لاتفاقية أبراهام إلى الثمار الاقتصادية المتوقع أن تجنيها كل من الإمارات وإسرائيل المتضررتين من الإجراءات المرتبطة بفيروس كورونا المستجد فور توقيع اتفاق تطبيع العلاقات الدبلوماسية بعد أسبوعين من الآن، والذي يمنح الدولة العبرية منفذا غير مسبوق إلى الخليج الثري.

ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.2 في المئة هذا العام وفقا لأرقام رسمية، بينما قفزت البطالة من 3.4 في المئة في فبراير إلى 23.5 في المئة في مايو الماضي. وظهر استطلاع للرأي في مايو الماضي أن حوالي 65 في المئة من الشركات الإسرائيلية الصغيرة الناشئة في مجال التكنولوجيا الفائقة تتوقع توقف أعمالها في الأشهر الستة المقبلة. ويمثل قطاع التكنولوجيا الفائقة 10 في المئة من مجموع الوظائف في إسرائيل. وتلحق الاتفاق بين الإمارات وإسرائيل يمكن أن يساعد في قلب الأمور.

وأوضحت والد أن "إسرائيل ستستفيد كثيرا إذا تمكنت من شراء النفط الإماراتي، وستستفيد الإمارات إذ سيصبح بإمكانها البيع لزبون متعطف". وتابعت "الإمارات تتطلع للاستفادة من السياحة الإسرائيلية وأن تصبح موقع اتصال للرحلات الإسرائيلية بينما تجني إسرائيل ثمار تدفق الاستثمار واستقطاب الطلاب الإماراتيين".

ويشكل قطاع التكنولوجيا المقدمة في إسرائيل أكثر من 40 في المئة من صادراتها، بحسب وزارة الاقتصاد، لذلك تطلق على نفسها اسم "أم الشركات الناشئة".



إلين آر والد  
إسرائيل ستستفيد كثيرا إذا تمكنت من شراء النفط الإماراتي

تشييزيا بيانكو  
الإماراتيون معجبون بالميزة التنافسية والخبرة المعرفية لإسرائيل

وفي الإمارات، تعتبر دبي خصوصا أحد أبرز المدن العربية والعالمية استقطابا لهذه الشركات بفضل البيئة الحاضنة والدعم الحكومي لها. وتشير تقارير إلى أن أكثر من 35 في المئة من الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتركز في الإمارات وحدها.

وبموازاة ذلك، تسعى الإمارات لأن تكون قوة في مجال التكنولوجيا عبر دعمها للعديد من المشاريع والاستثمار في هذا القطاع الرئيسي بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي.

ولطالما كانت السياحة شريان الحياة لذي وق استقبلت الإمارة أكثر من 16.7 مليون زائر العام الماضي، وقبل أن يعطل الفيروس حركة السفر العالمية، كان الهدف هو الوصول إلى 20 مليون زائر في عام 2020.

أبو ظبي - تتاهب الإمارات وإسرائيل للدخول في تعاون اقتصادي في حزمة واسعة من المجالات التي قد تفيد الطرفين بعد إعلان اتفاق تطبيع العلاقات الدبلوماسية، في خطوة مفاجئة وصفت بأنها "تاريخية".

ومن مبيعات النفط إلى السياحة والتعاون في مجال التكنولوجيا، يجمع الاتفاق الذي سيتم توقيعه في الأسابيع المقبلة بين اثنين من أكثر الاقتصادات تنوعا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وقت تسعى فيه الدولتان لتعزيز حضورهما في التجارة الإقليمية والدولية.

ويرجع محللون أن يركز التعاون بين الطرفين على خمسة مجالات رئيسية هي الأبحاث، والتكنولوجيا والشركات الناشئة، وتقنيات الزراعة وتحلية المياه والمراقبة.

وتعد الإمارات، الغنية بالنفط وذات الطموحات الكبيرة في مجالي الفضاء والتكنولوجيا، أول دولة خليجية وثالث دولة عربية تطبع العلاقات مع إسرائيل. ويصرف النظر عن التدايمات الدبلوماسية، تقول إلين آر والد الباحثة بمركز الطاقة العالمي التابع لمعهد المجلس الأطلسي لوكالة الصحافة الفرنسية، إن الإمارات وإسرائيل ستستفيدان من هذه العلاقة الجديدة بشكل كبير على المستوى الاقتصادي.

وستكون الإمارات أول دولة خليجية قادرة على ممارسة الأعمال التجارية بشكل علني مع إسرائيل التي بدورها ستتمكن من الدخول إلى إماراتي دبي وأبو ظبي اللتين تجذبان المواهب والاستثمارات العالمية. وفي حين أن تركيز إسرائيل قد يتمحور بشكل أساسي حول الثروة النفطية للدولة الخليجية، فإن الإمارات تبدو مستعدة للاستثمار بشكل كبير في قطاعي السياحة والتكنولوجيا في الدولة العبرية.

وتستند الاستراتيجيات الاقتصادية المشتركة للإمارات وإسرائيل بشكل أساسي إلى قطاعات الخدمات والتكنولوجيا المتقدمة والابتكار، لكن كلا الاقتصادين تعرضا لضربات مؤلمة خلال مرحلة تفشي فيروس كورونا المستجد. وكانت دبي التي تملك الاقتصاد الأكثر تنوعا في المنطقة، شاهدا على انكماش في إجمالي الناتج المحلي في الربع الأول من عام 2020 بنسبة 3.5 في المئة بعد عامين من النمو المتواضع.

واضطرت شركة طيران الإمارات، التي تتخذ من إمارة دبي مقرا لها وتعتبر الأكبر في الشرق الأوسط، إلى تقليص شبكتها وتسريع الألاف من الموظفين. وفي إسرائيل، يواجه الاقتصاد "ركودا سحادا" حيث من المتوقع أن



مكافحة كورونا باكورة التعاون بين الطرفين